

العدل اساس اطلَك



المحكمة الفيدرالية

الجريدة الرسمية لجمهورية العراق

قانون الموازنة الفيدرالية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٧ ●

السنة الثامنة والاربعون

١٤٢٨ هـ صفر ٢٢  
٢٠٠٧ م آذار ١٢

العدد ٣٦٤

باسم الشعب

مجلس الرئاسة

قرار رقم (٤)

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام المادة (٦٢) من الدستور واستناداً إلى أحكام الفقرة (خامساً/أ) من المادة مائة وثمانية وثلاثين من الدستور .

قرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢

إصدار القانون الآتي:

رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧

قانون الموازنة الفيدرالية للسنة المالية ٢٠٠٧

( الفصل الأول )

الإيرادات

المادة-١- - أولاً - تقدر إيرادات الموازنة الفيدرالية للسنة المالية / ٢٠٠٧ بمبلغ (٤٢٠٦٤٥٣٠٢٦٧) ألف دينار (اثنان وأربعون ألف واربعة وستون مليار وخمسمائة وثلاثون مليون ومائتان وسبعة وستون ألف دينار) حسبما مبين في (الجدول / أ-الإيرادات وفق الحسابات الرئيسية) الملحق بهذا القانون .

ثانياً : تتلزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بقيد جميع مبالغ المنح التي تردها إيراداً نهائياً للخزينة العامة ولواء المالية إعادة تخصيصها للأغراض التي منحت لأجلها بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

( الفصل الثاني )

النفقات والعجز

المادة-٢- - أولاً - النفقات - يخصص مبلغ مقداره (٥١٧٢٧٤٦٨٠٥) ألف دينار (واحد وخمسون ألف وسبعمائة وسبعة وعشرون مليار وأربعين مليون وستون مليون وخمسة الاف دينار) لنفقات السنة المالية ٢٠٠٧ يوزع وفق الحقل / ٣ من (الجدول / ب - النفقات حسب الوزارات) الملحق بهذا القانون وكالآتي:

- أ. مبلغ مقداره (١٢٦٦٥٣٠٥٠٠) الف دينار (اثنا عشر الف وستمائة وخمسة وستون مليار وثلاثمائة وخمسة مليون دينار) لنفقات المشاريع الرأسمالية يوزع وفق الحقل / ٢ من (الجدول / بـ- نفقات المشاريع الاستثمارية) الملحق بهذا القانون .
- ب. مبلغ مقداره (٣٩٠٦٢١٦٣٠٥) الف دينار (تسعة وثلاثون الف واثنان وستون مليون دينار ومائة وثلاثة وستون مليون وخمسة الاف دينار) يوزع وفق الحقل / ١ من (الجدول / بـ- النفقات التشغيلية) الملحق بهذا القانون .
- ثانياً : العجز - بلغ إجمالي العجز المخطط للموازنة الفيدرالية لسنة المالية ٢٠٠٧ (٩٦٦٢٩٣٧٧٣٨) الف دينار (تسعة آلاف وستمائة واثنان وستون مليار وتسعمائة وسبعة وثلاثون مليون وسبعمائة وثمانية وثلاثون الف دينار ) ويغطى هذا العجز من المبالغ المدورة لموازنة عام ٢٠٠٦ .

### ( الفصل الثالث )

#### التخصيصات الإضافية

- المادة -٣- -أولاً - يخصص مبلغ مقداره (١٦٥٧٥١٥٢٠٤) ألف دينار (ألف وستمائة وسبعة وخمسون مليار وخمسمائة وخمسة عشر مليون ومائتان وأربعة آلاف دينار) احتياطي الطواريء ضمن اعتمادات المصروفات الأخرى لموازنة وزارة المالية .
- ثانياً : يخصص مبلغ مقداره (٣٠٠٠) مليار دينار ( ثلاثة الاف مليار دينار ) لـ (أعمار وتنمية مشاريع الأقاليم والمحافظات) يتم توزيعه كالتالي :
- أ. حسب نفوس كل محافظة ضمنها (حصة إقليم كردستان) .
  - ب. حسب المحرومية عند إعداد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي معايير هذه المحرومية على أن لا يعطى ذلك التوزيع حسب نفوس كل محافظة (بضمنها حصة إقليم كردستان) وينفذ على النحو الآتي :
١. يقدم المحافظ خطة أعمار المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها على أن تراعى المناطق الأكثر تضرراً داخل المحافظة لإقرارها من قبل مجلس المحافظة .
  ٢. يتولى المحافظ تنفيذ خطة الأعمار المقترنة ويتولى مجلس المحافظة مسؤولية مراقبة التنفيذ .
  ٣. تتولى وزارة المالية الإشراف العام والمتابعة والصرف .

## ( الفصل الرابع )

## أحكام عامة وختامية

المادة - ٤ - يحصر الصرف من اعتمادات الحسابات الرئيسية (المنح ، الإعانات ، المصاروفات الأخرى ونفقات المشاريع الرأسمالية ) من الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق بوزارة المالية ولوظير المالية تخويل الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة صلاحية الصرف مباشرة على بعض مستويات الحسابات الرئيسية آتفه الذكر .

المادة - ٥ - لوزير المالية تخويل الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة صلاحية إجراء المناقلة بين اعتمادات الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق المصدق عليها من وحدة صرف إلى أخرى بنسبة لا تتجاوز ( ١٠ % ) عشرة من المائة من الاعتمادات المصدق عليها في الموازنة السنوية أو التكميلية لوحدة صرف أخرى التي يتم تخفيض اعتماداتها مع مراعاة أحكام البند ( ٨ ) من القسم ( ٩ ) من قانون الإدارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ على أن لا تتم المناقلة من تخصيصات نفقات المشاريع الرأسمالية إلى النفقات التشغيلية ولا تتم من تخصيصات الموجودات غير المالية إلى مادة الرواتب ضمن النفقات التشغيلية .

المادة - ٦ - لوزير المالية استخدام المبالغ المعتمدة لـ (احتياطي الطوارئ) المنصوص عليها في البند (أولاً) من المادة (٣) من هذا القانون لتسديد النفقات الطارئة وغير المتوقعة بعد نفاد هذا القانون إذا كانت هناك حاجة ملحة للاتفاق في العراق وعدم وجود تخصيص لتفطية هذه الحاجة لحد ( ٢٥ ) مليار دينار (خمسة وعشرون مليار دينار) في كل حالة وإذا تجاوز المبلغ الحد المذكور تستحصل موافقة مجلس الوزراء باقتراح من وزير المالية .

المادة - ٧ - تستخدم الاعتمادات المصدق عليها في هذا القانون لغاية ٣١ كانون الأول من السنة المالية ٢٠٠٧ / وتقيد الإيرادات المقبوضة بعد نهاية السنة المالية ٢٠٠٧ / إيراداً لموازنة السنة التالية لها .

المادة -٨- للوزير المختص ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة صلاحية الصرف بما لا يزيد على (٥٠٠) مليون دينار (خمسة ملايين دينار) وتخويل رؤساء الدوائر التابعة لوزارته أو الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية الالتزام والصرف كلاً أو جزءاً بما لا يزيد على (٥٠٠) مليون دينار (خمسة ملايين دينار) في كل حالة مع مراعاة ما يأتي :  
أولاً: ان يتم الصرف وفقاً لاعتمادات المصادق عليها في الموازنة السنوية أو التكميلية وللأغراض المحددة لها .

ثانياً : ان يتم استخدام الاعتمادات المخصصة في الموازنة بموجب خطة إنفاق يصادق عليها وزير المالية .

ثالثاً : التقييد بالاعتمادات المخصصة في الموازنة ولا يجوز الدخول في الالتزام بالصرف بما يزيد عما هو مخصص في الموازنة .

المادة -٩- لوزير المالية زيادة الاعتمادات المصدقة واللازمة لتغطية كلف الأعمال التي تقوم بها بعض دوائر الدولة للغير بحدود الإيرادات المتاتية عن تنفيذ تلك الأعمال اذا تأيد نفاد الاعتمادات المخصصة في الموازنة .

المادة -١٠- تقييد مبالغ التبرعات المنوحة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بعد قبولها من وزير المالية ، ايراداً نهائياً للخزينة العامة على أن يقوم وزير المالية بتخصيصها من اعتمادات الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة الصرف وفق الأغراض التي منحت لأجلها .

المادة -١١- لوزير المالية تخويل الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة ارسال طلبات وعقد مقاولات والتي لم تخصص لها مبالغ في موازنة سنة ٢٠٠٧ / صرف سلف وفق الفقرتين (أولاً وثانياً) من هذه المادة على ان تحتسب على اعتمادات الموازنة الفيدرالية لسنة ٢٠٠٨ ، وفق الآتي :

أولاً : النفقات الجارية : دفع السلف لهذا الغرض لاتتجاوز نسبتها (١٠%) عشرة من المائة من قيم الطلبات والمقاولات .

ثانياً : المشاريع الرأسمالية : دفع سلف لهذا الغرض لاتتجاوز نسبتها (٢٥%) خمسة وعشرين من المائة من قيم الطلبات والمقاولات وتستحصل موافقة مجلس الوزراء اذا كانت مبالغها تزيد عن ذلك .

المادة - ١٢ - أولاً- تقدم وزارات ودوائر الدولة كافة حساباتها الشهرية (موازن المراجعة) في موعد لا تتجاوز مدة (١٠ أيام) من نهاية كل شهر إلى وزارة المالية - دائرة المحاسبة .  
ثانياً : تقوم وزارة المالية بتحديد المشاريع وال النفقات الاستثمارية المزمع القيام بها من قبل وزارات الدولة بشأن مشاريع المحافظات والأقاليم ويتم الأشراف عليها وتنفيذها بالتنسيق مع مجالس المحافظات والمحافظين ووزارة المالية .  
ثالثاً : لا يجوز إجراء أي مناقلة ضمن تخصيصات أعمار وتنمية مشاريع الأقاليم والمحافظات بين المحافظات .

المادة - ١٣ - لوزير المالية نقل المبالغ غير المصروفة من المبالغ المعتمدة ضمن الموازنة الفيدرالية لسنة ٢٠٠٦ لأغراض تنمية وتسريع اعمار المحافظات وإنعاش الاهوار إلى تخصيصات الجهة المستفيدة حصراً لصرفها خلال سنة ٢٠٠٧ لأجزاء المشاريع استثناءً من أحكام (القسم الرابع - ف / ١) من قانون الإدارة المالية رقم / ٩٥ لسنة / ٢٠٠٤ .

المادة - ١٤ - لوزير المالية وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مناقلة التخصيصات المعتمدة للمشاريع في موازنة سنة ٢٠٠٧ التي لم تنفذ مابعد (٥٢٪) من تخصيصاتها خلال النصف الأول من السنة المالية وتحويلها إلى مشاريع أخرى و تستثنى من ذلك المناطق التي لم يبدأ التنفيذ بها لأسباب أمنية قاهرة .

المادة - ١٥ - أولاً- عند نقل الموظف من دائرة من دوائر الدولة المملوكة مركزياً أو ذاتياً إلى القطاع الخاص تتحمل وزارة المالية نصف راتبه الذي يتقادمه من الدائرة المنقول منها لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ نقله على أن تقطع علاقته من دائريته نهائياً .  
ثانياً :- تقوم الدائرة المنقول منها الموظف بصرف نصف الراتب المنصوص عليه في البند (أولاً) من هذه المادة إلى جهة القطاع الخاص المنقول إليها .

المادة - ١٦ - يخول وزير البلديات والأشغال العامة صلاحية إجراء مناقلة بين تخصيصات موازنة المؤسسة البلدية ذات التمويل الذاتي لتنفيذ الخدمات المطلوبة .

**المادة - ١٧ -** أولاً - تحدد حصة اقليم كردستان بنسبة (١٧٪) من أجمالي النفقات المبينة في (الجدول/د- النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون التي تمثل مبلغاً مقداره (٩٧٤٢٩٢١٠٠) الف دينار (تسعمائة واربعة وسبعون مليار ومئتان وأثنان وتسعون مليون ومائة الف دينار) على ان لا يتم التصرف بهذه الحصة الا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارة المركزية والوزارة المعنية في اقليم كردستان .

ثانياً :- تحدد نسبة (١٧٪) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الرأسمالية للموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق عدا النفقات السيادية (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية ، مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، وزارة الدفاع ، أجور المفاوضات والمطالبات القانونية للدين الخارجي ، أجور تدقيق ومتابعة وملحقة الأموال في الخارج ، أجور تدقيق شركة آرنست ويونغ ، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر، فوائد قروض البنك الدولي ، فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة ، فوائد السندات على اطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص ، مبالغ الالتزامات الدولية والعربية ، رأس المال البنك المركزي العراقي ، مبالغ تعويضات حرب الكويت ، مدینونية البنك الإسلامي، مستحقات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،أجور تدقيق النفط مقابل الغذاء ، وجهاز المخابرات الوطني العراقي عند اقرار موازنته من قبل مجلس الوزراء) وتخصص للنفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الرأسمالية لأقليم كردستان .

ثالثاً :- عند حصول زيادة في اجمالي نفقات الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق تضاف نسبة (١٧٪) من هذه الزيادة تناسبياً على موازنة اقليم كردستان مع مراعاة احكام البند / ثانياً من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية من مناقلة النفقات السيادية الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة اعلاه .

رابعاً :- يقدم اقليم كردستان تقديرأ لإيراداته المتوقعة خلال سنة ٢٠٠٧ وكشف بـإيرادات المتحققة للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٦) من كافة المصادر وتقيد كافة ايراداته لحساب الموازنة الفيدرالية .

خامساً :- يتم الاتفاق بين رئيس الوزراء ورئيس اقليم حول نفقات وتسلیح وتجهیز حرس الاقالیم كجزء من منظومة الدفاع الوطني .

**المادة - ١٨ -** تقيد جميع ايرادات الدوائر المملوكة مركزياً ايراداً نهائياً للخزينة العامة للدولة ويتم اظهارها في موازین المراجعة .

المادة - ١٩ - تحول هيئة الاتصالات والاعلام (٩٠٪) من ايراداتها المترادفة الى الخزينة العامة للدولة لحين إقرار قانون جديد للهيئة .

المادة - ٢٠ - تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بـ (الجدول / جـ- عدد القوى العاملة للوزارات والدوائر المملوكة مركزياً لسنة ٢٠٠٧) الملحق بهذا القانون .

المادة - ٢١ - تلتزم الشركات العامة بمراعاة احكام القسم (٨) من قانون الادارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ .

المادة - ٢٢ - على الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة ورؤساء المجالس المحلية والمحافظين والبلديات تنفيذ هذا القانون .

المادة - ٢٣ - يصدر مجلس النواب قانوناً يحدد الصلاحيات المالية وضوابط الصرف للرئيسات الثلاث ( رئيسة مجلس النواب ، رئيسة الجمهورية ، رئيس الوزراء ) .

المادة - ٢٤ - لوزير المالية اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام القانون .

المادة - ٢٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وينفذ من ١/كانون الثاني / ٢٠٠٧ .

كتب ببغداد في الرابع من شهر صفر لسنة ١٤٢٨ هجرية .  
الموافق لليوم الثاني والعشرين من شهر شباط لسنة ٢٠٠٧ ميلادية .

جلال طالباني

رئيس الجمهورية

عادل عبد المهدي

نائب رئيس الجمهورية

طارق الهاشمي

نائب رئيس الجمهورية

جدول (أ) الإيرادات وفق الحسابات الرئيسية لعام / ٢٠٠٧  
(مليون دينار)

الحساب الرئيسي	العنوان	المبلغ
٠١١	الضرائب	٩٤٥٦٢٦٥١٠
٠٢١	المساهمات الاجتماعية	٧٨٥٠٠٠٠
٠٣١	المنح	١٣٠٠٠٠٠
٠٤١	الإيرادات الأخرى بضمنها مبيعات النفط	٤١١٠٣٦٩١٠٥٩٤
٣١١	بيع الموجودات غير المالية	٦٠٦٢٠١٦٣
	المجموع	٤٢٠٦٤٥٣٠٠٢٦٧

جدول (ب) النفقات حسب الوزارات لسنة / ٢٠٠٧ (الابواب)  
الدوائر الخدمية المملوكة مركزياً

(الف دينار)

الباب	القسم	الوزارة	النفقات التشغيلية	نفقات المشاريع الرأسمالية	اجمالي النفقات
١	١	مجلس النواب	٢٣٩٥٥١٥٠	٧٢٥٠٠٠	٢٤٦٣٥١٥٠
١	١	مجلس النواب	١٢٥٤٧٨٥٠٠		١٢٥٤٧٨٥٠٠
١	٢	الهيئة الوطنية لاحتياطات البعث	٨٠٧٩٠٠٠		٨٠٧٩٠٠٠
١	٣	هيئة دعاوى حل نزاعات الملكية العقارية	٢٠٤١٨٢٠٠		٢٠٤١٨٢٠٠
١	٤	ديوان الرقابة المالية	٥١٩٧٢٥٠٠	٣٧٥٠٠٠	٥٥٧٢٢٥٠٠
١	٥	هيئة النزاهة العامة	٣٣١٠٦٩٥٠	٣٥٠٠٠٠	٣٦٦٠٦٩٥٠
٢	٢	رئاسة الجمهورية	١١٧٤٢١٣٦٩		١١٧٤٢١٣٦٩
٢	٣	مجلس الوزراء	٨٦٢٥٩٤٣٨٠	٢٧٢٥٠٠٠	٨٨٩٨٤٤٣٨٠
٢	١	امانة مجلس الوزراء	٣٣٠٠٣٧٥٠٠		٣٣٠٠٣٧٥٠٠
٢	٢	رئاسة مجلس الوزراء	٣٥٠٢٨٣٦٠٠		٣٥٠٢٨٣٦٠٠
٢	٣	مجلس الامن الوطني	١٣١٠٩٠٠٠		١٣١٠٩٠٠٠
٢	٤	الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	١٨٨٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٨٨٢٠٠٠
٣	٦-٥	ديوان الوقف الشيعي	٦٨١٤٣٨٤٠	١١٢٥٠٠٠	٧٩٣٩٣٨٤٠
٣	٨-٧	ديوان الوقف السني	٦٨١٤٣٨٤٠	٩٠٠٠٠٠	٧٧١٤٣٨٤٠

(الف دينار)

الباب	القسم	الوزارة	النفقات التشغيلية	نفقات المشاريع الرأسالية	اجمالي النفقات
٣	١٠-٩	ديوان المسيحيين والطوائف الأخرى	٣٤٧٨٩٠٠	٦٠٠٠٠٠	٩٤٧٨٩٠٠
٣	١١	مكتب القائد العام للقوات المسلحة الخارجية	٢٧٥١٥٧٠٠		٢٧٥١٥٧٠٠
٤		العمل والشئون الاجتماعية	٢٧٠٢٢٧٤٥٨	١٨٧٥٠٠٠	٢٨٨٩٧٧٤٥٨
٥		المالية	١٨٠٥٠٤٣٠١٨٦	١٣٨٧٨٦٠٠	١٨١٨٩٢١٦١٨٦
٦		الداخلية	٣٩٦٠٥٣١٢٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٠١٠٥٣١٢٠٠
٨		الصحة	١٠٨٠٣٢٢٠٠	١٤١٠٠٠٠	٢٤٩٠٣٢٢٠٠
٩		الدفاع	١٨٦٠٧٥٠٠٠	٤٣٥٠٠٠	٢٢٩١٢٥٠٠
١٠		العدل	٥١٥٨٠٣٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٥٢١٨٠٣٠٠
١١		التربية	١٤٤٧٦٦٩٥٠	١٢٧٥٠٠٠	١٥٧٥١٦٩٥٠
١٢		الشباب والرياضة	١٩٢٨١١٢٠٠	٣٦٦٠٠٠	٢٢٩٤١١٢٠٠
١٣		التجارة	٤٣٨٨٥٥٠	٣٧٥٠٠٠	٨١٣٨٥٥٠
١٤		الثقافة	٤٠٦٢١٨٧٠	١٥٥٠٠٠	٥٦١٢١٨٧٠
١٥		النقل	٥٨٩٤١٠٠	٢٥٧٧٥٠	٨٤٧١٦٠
١٦		البنيةيات والأشغال العامة	١٤٣٤٣٦١٠	١٢٣٢٠٠	٢٦٦٦٣٦١
١٧		الاعمار والاسكان	٤٠٨٣٨٣٠	٤٢٥٢٠٠	٤٦٦٣٨٣
١٨		الزراعة	١٠٧٠٠٤٣٠	٤٢٢٢٢٣	٥٢٩٢٢٧٣
١٩		الموارد المائية	٧٣٨٠٥٤٠	٦٢٨١٦	١٣٦٦٢١٤
٢٠		النفط	١١٥٣٣٧٤٠	٣٢٩٨٢	٤٤٥١٥٧٤
٢١		الخطيط والتعاون الدولي	٨٧٩٤١٠٠		٣٠٨٧٩٤١
٢٢		الصناعة والمعادن	١٦٥٠٠٧٠		٢٦٥٠٠٧
٢٣		التعليم العالي والبحث العلمي	٢٧٥٥٨٠		٦٩٢٨٣
٢٤		الكهرباء	٨٣١٢٦٨٣٢٥		١٠٩٠٢٣٩٣٢٥
٢٩		العلوم والتكنولوجيا	١١٢٦٢٢١٦٠		١٨٥٧٦٧٧١٦
٣٠		الاتصالات	٥٨٧٩٩٦٠		٨٢٢٣٣٦
٣١		البنية	١٢٨٧٢٨٤٠		٢٠٥٦٧٢٨٤
٣٢		المهجرين والمهاجرين	١١١٤٩٨٠		١٧١٤٩٨٠
٣٣		حقوق الانسان	٦٦١٧٢٩٨		٧٦١٧٢٩٨
٣٥		اقليم كردستان	١٥٠٦٤٢٧		١٧٠٦٤٢٧
٤٠		الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٤٠١٦٣٥٦٠		٥٩٨٢٣٥٦
٤٣	٤٣	المجالس المحلية في المحافظات	٢٤٨٣٤٩٤٩٧		٢٨٥٧٣٤٩٤٩٧
٤٣	٤٣	الادارات العامة وال محلية في المحافظات	٤٨٩٠٤٩٠		٢٦٥٢٩٠٤٩٠
٤٣	٤٣	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	٧٩٧٨٨٣٤٥		٨٤٧٨٨٣٤٥
٤٣	٤٣	المحكمة الجنائية	٢١٩٩١٠		٢١٩٩١
٤٥	٤٥	العراقية العليا مجلس القضاء الاعلى	١٤٤٧٣٦٤٠		١٦٩٧٣٦٤
٤٥	٤٥	المجموع	٣٩٠٦٢١٦٣٠		٥١٧٢٧٤٦٨٠

جدول (ج) عدد القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزياً لسنة ٢٠٠٧



## جدول - د - (النفقات الحاكمة)

(مليون دينار)

ت	العنوان	الاعتماد المخصص لسنة ٢٠٠٧	حصة الإقليم
١	البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام )	٣٩٢٨٠٠	٦٦٧٧٦٠
٢	نفقات الحج	٥٩٤٠٠	١٠٠٩٨
٣	نفقات استيراد الطاقة الكهربائية	٣٧٨٤٥٠	٦٤٣٣٦,٥
٤	نفقات دع او حقوق الملكية (التعويضات)	٣٠٠٠٠	٥١٠٠
٥	نفقات استيراد الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية	٢٠٧٠٠	٣٥١٩٠
٦	الادوية	٧٢٨٢٨٠	١٢٣٨٠٧٦
٧	النّداد السكاني	١٣٠٠٠	٢٢١٠٠
	المجموع	٥٧٣١١٣٠	٩٧٤٢٩٢,٠١

البريد الإلكتروني

**iqlaw\_moj\_iraq@yahoo.com**

الموقع الإلكتروني

**www.uruklink.net/iqlaw**

طبع في مطبوع دار الشؤون الثقافية العامة

السعر ٧٥٠ دينار